

إستراتيجية الأمن القومي الجزائري في ظل التهديدات الأمنية الجديدة

The Algerian national security strategy in light of the new security threats

د. سماح سهايلية

جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، sehailiasamah@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/ 06/ 10 تاريخ القبول: 2023/ 05/ 29 تاريخ الاستلام: 2022/ 01/ 13

ملخص:

تبنت الجزائر إستراتيجية دفاعية تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها الوطنية، وضمان أمنها القومي، وتأمين حدودها في ظل تحولات البيئة الإقليمية والدولية، وتنامي التهديدات اللاتماثلية من إرهاب وهجرة غير شرعية، وجريمة منظمة. لذلك سعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات أمنية للتصدي لهذه التهديدات الأمنية، فعلى المستوى الوطني تعمل الجزائر جاهدة على تأمين دفاعها ووضع خطط أمنية وعسكرية لمكافحة الإرهاب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، وعلى المستوى الإقليمي تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة للجزائر وامتداد طبيعي لها لذلك فمختلف التهديدات التي تحدث في الساحل الإفريقي تؤثر على الأمن في الجزائر، هذا ما جعل الجزائر تهتم بما يجري في المنطقة من خلال تسوية وحل النزاعات بالطرق السلمية، أما على المستوى الدولي أصبح العالم يعتمد على الخبرة الجزائرية في كيفية التعامل مع الجماعات الإرهابية.

الكلمات المفتاحية: إستراتيجية: الأمن القومي، الإرهاب، الجزائر، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التهديدات الأمنية .

Abstract:

Algeria has adopted a defense strategy that seeks to protect its national interests, ensure its national security, and secure its borders in light of the changes in the regional and international environment, and the growing asymmetric threats of terrorism, illegal immigration, and organized crime. Therefore, Algeria has sought to take security measures to address these security threats. At the national level, Algeria is working hard to secure its defense and to develop security and military plans to combat terrorism, combat illegal immigration and organized crime. At the regional level, the African Sahel is a vital area for Algeria and a natural extension of that. The various threats that occur in the African coast affect security in Algeria. This is what made Algeria interested in what is happening in the region through peaceful settlement and resolution of disputes. On the international level, the world has become dependent on the Algerian experience in how to deal with terrorist groups.

Keywords: Algeria; crime; illegal; immigration; National security; organized; strategy; terrorism; security threats

1. مقدمة

شهدت البيئة الأمنية الدولية تحولات جيوسياسية وتغيرات أمنية، نتج عنها تنامي التحديات والتهديدات اللاتماثلية، وتعتبر الجزائر من الدول التي أصبح أمنها الوطني مهددا كونها تقع في منطقة تشهد انفلاتا أمنيا وعدم الاستقرار، وقد أثرت الأوضاع الأمنية المتوترة والمضطربة التي شهدتها البيئة الإقليمية على الأمن القومي الجزائري، إذ تواجه الجزائر العديد من التهديدات الأمنية التي تشكل خطرا على أمنها واستقرار حدودها فانتشرت التنظيمات الإرهابية، الجريمة المنظمة والتهريب إضافة إلى الهجرة غير الشرعية. لهذا وجدت الجزائر نفسها ملزمة باتخاذ كافة الإجراءات الأمنية والوسائل السياسية والاقتصادية من أجل حماية أمنها وسلامة تراثها الوطني على المستوى الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الإقليمي اهتمت بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي وما يهددها من نزاعات وتحديات أمنية من خلال وضع مبادئ وأسس تسعى من خلالها إلى تسوية وحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، أما على المستوى الدولي وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فرضت البيئة الدولية وضع ميكانيزمات جديدة والتغيير في الأسس والاستراتيجيات لبناء سياسة أمنية شاملة لحفظ الأمن الوطني وحمايته من التهديدات الأمنية، كما أن نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب أدى إلى تجسيد التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر. يستمد هذا الموضوع أهميته باعتباره من القضايا المهمة في الدراسات الأمنية والإستراتيجية، هذا ما شكل موضوعا مهما للدراسة والتحليل، وهو ما دفعنا للبحث عن طبيعة التهديدات الأمنية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري، إضافة إلى معرفة الإستراتيجية الأمنية التي انتهجتها الجزائر لمواجهة كل التهديدات الناجمة عن التنظيمات الإرهابية، الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

نهدف من خلال معالجتنا لهذا الموضوع إلى تحديد التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر وسبل مواجهتها، إضافة إلى إبراز مدى تأثير التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن الوطني الجزائري، وتسلط الضوء على الدور الذي لعبته الجزائر في إفريقيا من خلال تكثيف التعاون والتنسيق الإقليمي للتصدي للتهديدات وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية، فضلا عن رصد أهم الآليات والإجراءات الأمنية التي سعت الجزائر إلى اتخاذها على المستوى الدولي من خلال التعاون الثنائي الأمريكي-الجزائري للقضاء على الإرهاب.

انطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

ماهي الإستراتيجية التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية؟ وما مدى تأثير التهديدات الأمنية على الأمن الوطني الجزائري وانعكاساتها الإقليمية والدولية؟

وتتفرع عن الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ماهي الآليات التي اعتمدتها الجزائر لمواجهة التهديدات الأمنية على المستوى الوطني؟
- كيف تؤثر التهديدات الأمنية الإقليمية على الأمن القومي الجزائري؟
- ماهو الدور الذي لعبته الجزائر في التصدي للتهديدات على المستوى الإقليمي؟
- فيما تتمثل مجالات التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في مواجهة الارهاب؟

وقد قسمت هذه الدراسة إلى عدة محاور تتمثل في:

1. إستراتيجية الجزائر للتصدي للتهديدات الأمنية على المستوى الوطني
2. إستراتيجية الجزائر للتصدي للتهديدات الأمنية على المستوى الإقليمي
3. إستراتيجية الجزائر للتصدي للتهديدات الأمنية على المستوى الدولي

منهجية الدراسة:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وذلك لملاءمته لموضوع وأهداف الدراسة، من خلال التطرق إلى أهم التهديدات الأمنية التي واجهتها الجزائر وتحليلها وتفسيرها وإبراز آليات مواجهتها

أولاً: إستراتيجية الجزائر للتصدي للتهديدات الأمنية على المستوى الوطني

تواجه الجزائر تهديدات أمنية شكلت خطراً على أمنها القومي لذلك تسعى إلى وضع مقاربة أمنية تسعى من خلالها إلى مكافحتها ، وذلك عن طريق تأمين الدفاع الوطني، والتصدي للجماعات الإرهابية بالحوار السياسي والأسلوب القانوني لتحقيق الاستقرار السياسي، إضافة إلى حماية وتأمين حدودها البرية والبحرية والجوية للتصدي للهجرة غير الشرعية، ووضع آليات وتدابير وقائية تواجه بها الجريمة المنظمة التي تعد من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القوم الجزائري.

1. تأمين الدفاع الوطني

تسعى الجزائر إلى تأمين دفاعها الوطني وتعزيزه بالمزاوجة بين مستويين متكاملين يشكلان أساس عقيدتها العسكرية وهما: (لخضاري، 2015)

- ✓ تعزيز السلم الإقليمي والدولي بالدعوة إلى الخضوع إلى نصوص الشرعية الدولية باعتزازها بمبادئ سياستها الخارجية التي تقوم على إجبار المجتمع الدولي احترام شخصيتها وسيادتها الوطنية، والتزامها الحفاظ على المبدأ نفسه في التعامل مع غيرها من الدول يرفضها التدخل العسكري الأجنبي في مختلف الأقطار والأقاليم بمعنى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- ✓ سعيها إلى تحقيق احترافية الجيش الوطني الشعبي، باعتماد محورين أساسيين:
- "مراعاة خصوصية المؤسسة العسكرية الجزائرية ذات الرصيد النضالي الثوري بإعادة رسم طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية في الجزائر".
- "بناء جيش وطني احترافي يكون عصرياً وقائماً على نخبة عسكرية رفيعة المستوى ومتشعبة بالقيم الوطنية ومؤمنة بالامتداد الشعبي والاجتماعي للمؤسسة العسكرية وعلى عتاد حربي متطور تكنولوجياً".

لذلك يبنى الدفاع الوطني على قدرة الدولة على الدفاع عن ترابها الوطني وتأمينه من مختلف المخاطر والتهديدات، إضافة إلى تعزيز قدرات الجيش الوطني وتجهيزه بوسائل حديثة ليساهم في تحقيق الأمن والسلم وحفظ استقرار الدولة وسيادتها الوطنية.

2. مكافحة الإرهاب

اعتمدت السلطات الجزائرية خططا أمنية وعسكرية في مواجهة الجماعات الإرهابية من خلال عدة أساليب:

1.2 الأسلوب الأمني والحوار السياسي

تم إنشاء وحدات وأجهزة أمنية متخصصة وتمثل في: (التومي، 2019، الصفحات 37-38)

✓ إنشاء جهاز الحرس البلدي وفرق الدفاع الذاتي

جهاز الحرس البلدي هو جهاز أمني يتواجد على مستوى بلديات الوطن، كان تحت وصاية والي كل ولاية، تم إنشائه بسبب تزايد العمليات الإرهابية بشكل كبير على القرى والبلديات.

وقد تم إنشاء فرق خاصة للدفاع الذاتي تتكون من مواطنين رفضوا التعامل بالإرهاب ومساعدتهم، وتم تجهيزهم بالأسلحة والمعدات اللازمة للدفاع عن أنفسهم والغير في حالة أي اعتداء إرهابي، وقد ساهمت هذه الفرق في القبض على العديد من المتورطين في الهجمات الإرهابية.

✓ إنشاء فرق التدخل الخاصة وسرايا الشرطة القضائية

تم إنشاء فرق ووحدات التدخل الخاصة على مستوى جهاز الدرك الوطني والجيش الوطني الشعبي، ويتم تدريبهم على القيام بالعمليات الخطيرة والتدخل في الأماكن ذات كثافة سكانية وتحرير الرهائن، وقد تمثل دور سرايا الشرطة القضائية على مستوى جهاز الأمن الوطني في جمع المعلومات والاستخبارات المتعلقة بالإرهاب وتفكيك المتفجرات.

2.2 الأسلوب القانوني وأسلوب الحوار

- قانون الرحمة: تم إصداره عام 1995 يتضمن إجراءات منها الامتناع عن المتابعة وتخفيض معتبر للعقوبات، والإعفاء من المتابعة القضائية يكون بشرط: (علي، ديسمبر 2016، صفحة 58)

- ✓ عدم ارتكاب جرائم قتل للأشخاص وليست عجزا دائما.
- ✓ عدم المساس بالسلامة المعنوية أو الجسدية للمواطنين.
- ✓ عدم ارتكاب الجرائم التخريبية للأماكن العمومية أو الخاصة.
- ✓ تسليم أنفسهم وبصفة تلقائية للسلطات المختصة وإشعارها بالتوقف عن كل نشاط إرهاب أو تخريبي.
- ✓ تسليم للسلطات الأسلحة أو المتفجرات أو وسائل مادية أخرى.

ومنه يعتبر قانون الرحمة من أول التدابير التي قامت بها الجزائر لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار الأمني في الجزائر، وإنهاء الأزمة الأمنية والسياسية التي تعاني منها الجزائر جاءت سياسة الوئام المدني ليكون بديلا عن قانون الرحمة.

• سياسة الوثام المدني

مشروع إصلاحي أقره الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بعد توليه الحكم عام 1999 تجاه الجماعات المسلحة في الجزائر يشمل العديد من المواد ومنهم حق العودة إلى المجتمع والرجوع إلى منازلهم وتسليم أسلحتهم وحدد المشرع تدابير للتعامل مع المتورطين من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع من جديد وإعفاء من المتابعات وتخفيف العقوبة . (لبنى، جانفي 2020، صفحة 309)

ومنه تعد سياسة الوثام المدني من الآليات الأساسية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار حيث كان الهدف منها تسليم الجماعات الإرهابية المسلحة لأنفسهم وأسلحتهم وحمايتهم من خلال عودتهم إلى منازلهم و مجتمعاتهم.

وبعد نجاح قانون الوثام المدني واستتباب السلم في البلاد عرض رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة مشروع جديد يتمثل في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية يهدف من خلاله إلى المصالحة والتعايش الاجتماع بين أفراد الشعب ونبتذ العنف والتطرف بعد العشرية السوداء التي عاشها الشعب الجزائري.

• ميثاق السلم والمصالحة الوطنية:

وهو صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى برنامج متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزمة الإرهاب، وبناء دولة تحترم حقوق الإنسان والمصالحة بين الشعب فيما بينهم، ومن شروط الاستفادة من المصالحة الوطنية تسليم المتورطين أنفسهم طوعا ودون إكراه إلى السلطات المختصة، بالإضافة إلى تسليم السلاح بالنسبة للإرهابيين الذين لا زالوا يمارسون نشاطهم، ناهيك عن التصريح لدى الجهات المختصة بعد الرجوع لممارسة الأفعال الإجرامية. (لبنى، جانفي 2020، الصفحات 310-311)

يتضح أنّ الجزائر نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق الحوار السياسي ثم قانون تدابي الرحمة والوثام المدني ثم قانون المصالحة الوطني الذي سمح بالحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى مؤسسات الدولة واستعادة السلم.

• إعلان حالة الحصار وحالة الطوارئ

تبني المشرع الجزائري آليات تشريعية لمكافحة الظاهرة الإرهابية، وذلك من خلال الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بتاريخ 4 جوان 1991، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ في 9 ديسمبر 1992، وقد رفعت السلطات الجزائرية حالة الطوارئ عام 2011. (آدم، 2014، صفحة 516)

لذلك فالخطر الذي تعرضت له الجزائر جعلها تفرض حالة الطوارئ وتقليص حقوق وحرريات المواطنين، وكان الهدف من ذلك لضمان استمرار الدولة واستتباب الأمن، وباعتباره نظام استثنائي وليس دائم تم رفع حالة الطوارئ.

يمكن القول أن الجزائر من الدول السبابة والرائدة في مكافحة الظاهرة الإرهابية، ذلك أنها حققت نجاحا هاما في التصدي للإرهاب واحتواءه من خلال تطبيق إستراتيجيتها الوطنية الأمنية.

3. مكافحة الهجرة غير الشرعية:

واجهت الجزائر تحدي الهجرة غير الشرعية الذي يهدد أمنها واستقرارها، حيث قامت بالتصدي لهذا التهديد من خلال تجريم الهجرة غير الشرعية.

وقد فرض المشرع الجزائري واجب الإبلاغ عن جريمة تهريب المهاجرين وذلك من خلال القانون رقم 01-09 المؤرخ في 29 صفر 1430 الموافق ل 25 فيفري 2009 المتضمن قانون العقوبات. حيث جاء في المادة 175: "دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى السارية المفعول، يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر وبغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول". وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود. (الرسمية، العدد 15، 8 مارس 2009، صفحة 4)

كما سعت الجزائر إلى تكثيف جهودها في حماية وتأمين حدودها البرية والبحرية والجوية، ووضعت وحدات مراقبة لهذه الحدود وضبطها بغية تنظيم حركة وعبور الأشخاص متمثلة في: (رشيد، 2020، صفحة 196)

- ✓ قيادة وحدات حراس الحدود: وهي مجموعة تابعة لوحدة الجيش الشعبي الوطني تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية وتضمن الحراسة الدائمة بإفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين والهجرة السرية
 - ✓ مصالح شرطة الحدود: تلعب مصالح شرطة الحدود دورا هاما في مراقبة الحدود الجزائرية البرية، البحرية والجوية. والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات تعمل على مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود، مكافحة الآفات الاجتماعية ومراقبة وثائق السفر وضمان حراسة وامن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة.
 - ✓ الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية: وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق يعمل على مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة غير الشرعية والإقامة غير الشرعية، بالإضافة إلى مكافحة التوظيف والعمل غير الشرعي للأجانب وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية.
4. مكافحة الجريمة المنظمة

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها المتعلقة بالأسلحة وترويج المخدرات، الاتجار بالبشر وجريمة تبييض الأموال، من أخطر المشكلات الأمنية التي تواجهها الجزائر كونها عابرة للحدود تمس الاستقرار السياسي والاقتصادي للجزائر، وقد وضعت مجموعة من الآليات والتدابير الوقائية والعقابية للقضاء على الجريمة المنظمة.

1. التدابير الوقائية: وضعت الجزائر آليات وتدابير وقائية تهدف من خلالها إلى مكافحة كل أشكال الفساد والتهريب ، ويمكن إجمالها في : (بحماوي، 2018 ، صفحة 105)

- الهيئة المكلفة لمكافحة تبييض الأموال
 - الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
 - الديوان الوطني لمكافحة التهريب
 - اللجان المحلية لمكافحة التهريب
2. التدابير العقابية: وضعت الجزائر تدابير عقابية تمثلت في تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية، وذلك من خلال: (التشريعات والوسائل المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة في الجزائر والعالم).

تعديل قانون العقوبات: تم هذا التعديل بمقتضى قانون رقم 04-15 الموافق 10 نوفمبر حيث مس النقاط التالية:

- -تعديل المادة 176 ق.ع.ج المتعلقة بتكوين جمعية أشرارو اتساع نظامها إلى الجنح
 - -تعديل المادة 177 ق.ع.ج و 177 مكرر حيث تحدد الاتفاق بين شخصين أو أكثر من أجل الحصول على منافع مادية أو مالية قيام الشخص عن علم بهدف الجمعية (النشاط التنظيمي)
 - النص على جريمة تبييض الأموال في المادة 389 مكرر 6.5.4
 - -معاقبة الشخص المعنوي م 177 مكرر م 389 مكرر 7 م/ 394 مكرر 4
 - -المعاقبة على المساس بأنظمة المعالجة الآتية للمعطيات المادة 394 مكرر
- تعديل قانون الإجراءات الجزائية: تم إجراء تعديل قانون الإجراءات الجزائية تحت رقم 06/22 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006 والذي نص على :
- - تمديد اختصاص ضباط الشرطة القضائية إلى كامل التراب الوطني م/ 16 ق.إ.ج
 - - طلب الإذن بالتفتيش والتحري من وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق م/ 44 ق.إ.ج
 - - لا تسري كل أحكام م/ 45 ماعدا المتعلقة بالحفاظ على السرايمني وكذا جرد الأشياء وحجز المستندات.
 - - يجوز تفتيش كل المساكن في كل الأوقات بإذن من وكيل الجمهورية م/ 47 ق.إ.ج
 - - يجوز لقاضي التحقيق القيام بالتفتيش في كل الأوقات كل المساكن م/ 03 فقرة 03 ق.إ.ج
 - - تمديد التوقيف للنظر م/ 51 الفقرة 03 ق إ ج
 - - تمديد التوقيف تحت النظر م/ 65 الفقرة 02 ق إ ج
 - - إعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور م/ 65 مكرر 5 و 6 و 7 ق.إ.ج
 - - في التسرب م/ 65 مكرر 11 وفقا للمادة 65 مكرر 5 .

ثانيا : إستراتيجية الجزائر في التصدي للتهديدات على المستوى الإقليمي

تشكل التهديدات الأمنية الإقليمية خطرا على الأمن القومي الجزائري، هذا ما جعل الجزائر تعتمد على مجموعة من الآليات والإجراءات للتعامل مع التهديدات الأمنية اللاتماثلية في القارة الإفريقية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي ، لذلك تسعى الدراسة إلى تحديد الدور الذي لعبته الجزائر في التصدي لهذه التهديدات وحل النزاعات بالطرق الدبلوماسية وتكثيف التعاون والتنسيق الإقليمي لمواجهة التهديدات

1. مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي

للجزائر دور ريادي في مواجهة التهديدات خاصة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي ويرتبط دورها بمكانتها الإقليمية في القارة الإفريقية حيث أنها انتقلت من مكافحة الإرهاب على الصعيد الداخلي إلى الصعيد الخارجي وهذا ما اكسبها مكانة ريادية.

ومن الآليات التي قامت بها الجزائر في مكافحة الإرهاب في دول الساحل (بوعلام، 2016، صفحة 91)

- إيجاد إطار قانوني يمنع ويجرم دفع فدية مالية للجماعات الإرهابية مقابل الإفراج عن الرهائن المختطفين
- منع أي تدخل أجنبي في المنطقة تحت مبررات مكافحة الإرهاب
- التعاون مع القوى الكبرى في مجال مكافحة الإرهاب خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية

وقد قامت الجزائر بتبني سياسة تقوم على الجهود الذاتية للدول الإفريقية حيث أسست ما يعرف بدول الميدان التي تضم كل من الجزائر مالي موريتانيا النيجر مقرها تمناست وتسمى بلجنة عمليات الأركان المشتركة لدول الساحل في افريل 2010 وكان دورها يتمثل في التنسيق الاستخباراتي، هذا بالإضافة إلى استضافة المركز الإفريقي للدراسات والبحث في الإرهاب وهذا ما يعزز الدور الفعال للجزائر في عملية السلام بمنطقة الساحل الإفريقي. (فؤاد، صفحة 331)

2. مكافحة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا

كما اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات الأمنية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، حيث أصبحت الجزائر بحكم موقعها الجغرافي نقطة عبور واحتضان لعدد كبير من الأفارقة ومن هذه الإجراءات نجد: (بوعلام، 2016، صفحة 92)

- تجريم الهجرة السرية طبقا للقانون الجنائي المعدل في 2008/08/31
 - تكثيف الرقابة على الحدود من طرف رجال شرطة الحدود الذين يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير القانونيين
 - تأمين الحدود الجزائرية خوفا من انتقال الأسلحة والجماعات الإرهابية
- وقد ركزت الجهود الجزائرية إلى بناء قدرات إفريقيا على أربعة مجالات أساسية (سمير، 2012-2013، صفحة 172)

- منع النزاعات وإدارتها وتسويتها
- صنع السلام وحفظ السلام وتعزيز السلام
- المصالحة وإعادة التأهيل وإعادة البناء بعد النزاعات

- مكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية

3. حل النزاعات بالطرق السلمية (مبدأ الحوار السياسي والسلمي)

للسياسة الخارجية الجزائرية مبادئ ثابتة تقوم عليها فبحكم موقعها الاستراتيجي والدور المحوري الذي تشكله في القارة الإفريقية أصبحت لها مكانة هامة في الساحة الإقليمية والدولية، ومن أبرز المبادئ التي تقوم عليها نجد الاعتماد على القوة الناعمة بدلا من القوة العسكرية في حل وتسوية النزاعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، إضافة إلى التعاون والتنسيق مع دول الجوار.

أسست الجزائر إستراتيجية قوية تعتمد على القوة الناعمة والمساعدات التنموية التقنية، إضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والعسكري مكرسة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا من أجل استرجاع الاستقرار في المنطقة، وتهدف مبادرة الحوار السياسي والسلمي إلى تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم السياسي الشرعي القائم على الإرادة الشعبية من أجل استقرار المنطقة. (سمير، 2012-2013، صفحة 182)

1.3 الوساطة الجزائرية في ليبيا:

تبنت الجزائر مقاربة أمنية تقوم على أولوية الحوار السياسي داخل ليبيا دون تدخل أجنبي، وقد دعمت الجزائر مبادرات الحوار السياسي في ليبيا التي بدأت في 29 سبتمبر 2014 برعاية البعثة الخاصة للأمم المتحدة لليبيا، كما احتضنت الجزائر عقد اللقاءات والمفاوضات الأولى بين الأطراف الليبية، وتسعى الجزائر من أجل الوصول إلى حل لهذه الأزمة المرتبطة ارتباطا وثيقا بأمنها الوطني والتي تشكل خطرا عليه. (الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة، 2019)

2.3 الوساطة الجزائرية في مالي:

كان موقف الجزائر من الأزمة المالية يتمثل في أولوية الحل السياسي بين الحكومة المالية والطوارق دون تدخل الجماعات الإرهابية التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن إدارة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي وعدم تدخل الدول الأجنبية، كما تم إنشاء اللجنة الثنائية الإستراتيجية حول شمال مالي في جانفي 2014 بمبادرة من الجزائر، إذ كللت الوساطة الدولية برئاسة الجزائر بالنجاح إن هذا النجاح الدبلوماسي والسياسي مرهون بمدى التزام الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام. (الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة، 2019)

يتبين لنا أن الجزائر ساهمت بدبلوماسيتها النشطة إلى حل الكثير من النزاعات ومكافحة التهديدات، ولعبت دور الوسيط لحل مختلف الأزمات بعيدا عن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية وتفاديا لأي تهديد يهدد الأمن القومي الجزائري.

3.3 أدوار الجزائر في الساحل الإفريقي:

قامت الجزائر بمجموعة من الأدوار في الساحل الإفريقي تساهم من خلالها في بعث الاستقرار للمنطقة وبناء الأمن والسلم، ويمكن إجمال الأدوار التي قامت بها في ما يلي: (بوعلام، نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي، 2019)

- ✓ دور الدولة المصدرة للاستقرار: تلعب الجزائر دور الدولة المصدرة للاستقرار في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي الذي انتشر فيه العديد من التهديدات اللاتماثلية من إرهاب، جريمة منظمة، التجار بالسلح.
- ✓ دور الدولة المبادرة: وذلك من خلال المبادرات التي كانت طرفا فيها ومن بينها مبادرة النيباد، مبادرة إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، وتقديم حلول لمختلف الأزمات التي تعاني منها المنطقة.
- ✓ دور القائد الإقليمي: من خلال حجم الإمكانيات والقدرات المتاحة للجزائر، وذلك للتأثير على مخرجات البيئة الجيو أمنية الإقليمية من خلال بسط النفوذ على مسارات إعادة بناء الدول، وكسب الولاء لتحقيق الأمن، الاستقرار والتنمية.
- ✓ دور الدولة الوسيطة: قامت الجزائر بدور الوسيط في مختلف الأزمات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي لإعادة بناء المؤسسات وتحقيق السلم والاستقرار كالأزمة المالية والأزمة الليبية.
- ✓ دور الدولة المحورية: تم الاعتراف الدولي بمكانة الجزائر المحورية في منطقة شمال إفريقيا والساحل الصحراوي وهذا ما منحها إدارتها وإدراكها وتصورها للأوضاع الأمنية والجيو سياسية لأنها تمتلك مفتاح حل الأزمات .

وعليه يمكن القول أن الجزائر قامت بمجموعة من الأدوار فكانت السبابة في مكافحة التهديدات الأمنية في القارة الإفريقية، وتقديم الحلول للنزاعات والصراعات التي تشهدها المنطقة، من خلال حل النزاعات بالطرق السلمية ودور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، لذلك كانت لها مواقف ثابتة جعلتها الدولة الريادية والمحورية في قارة إفريقيا وخاصة في منطقة شمال إفريقيا.

4.3 البعد العسكري في الإستراتيجية الجزائرية

حرصت الجزائر على إنجاح إستراتيجيتها الإقليمية والدولية في مكافحة الإرهاب من خلال تعزيز والتعاون السياسي والدبلوماسي في الجانب العسكري والأمني، فعلى المستوى الإقليمي تعتبر الجزائر السبابة في الدعوة للعمل الجماعي (الأفريقي) والعربي لتطويق الإرهاب ، لقد أدى تطور واتساع النشاطات الإرهابية إلى ضرورة خلق آليات عسكرية وأمنية، تمثلت أولى المبادرات العسكرية العملياتية في إنشاء وحدة التنسيق والاتصال، من خلال اجتماع وزراء خارجية الدول السبع (الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينا فاسو، ليبيا، والتشاد) في 16 مارس 2010 بالجزائر. (إستراتيجية الجزائر الإقليمية والدولية في مكافحة التطرف والارهاب، 2018)

وعلى مستوى الفضاء المتوسطي شاركت الجزائر في إنشاء مبادرة 5+5 دفاع، بعد توقيع إعلان النية المنعقد في باريس يوم 21 ديسمبر 2004، والتي تعتبر بمثابة منتدى حوار يجمع 10 دول في ضفتي الحوض الغربي للمتوسط وهي (الجزائر، إسبانيا، فرنسا، مالطا، تونس، المملكة المغربية، ليبيا، البرتغال، إيطاليا وموريتانيا) وتهتم هذه المبادرة بمجالات أربعة هي: (إستراتيجية الجزائر الإقليمية والدولية في مكافحة التطرف والارهاب، 2018)

- المراقبة البحرية.

- مساهمة القوات المسلحة في الحماية المدنية.

- الأمن الجوي

- التكوين والبحث

ثالثاً: إستراتيجية الجزائر للتصدي للتهديدات الأمنية على المستوى الدولي

اعتبرت الجزائر الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة ودعت إلى محاربتها دولياً، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اهتمت العديد من الدول بالتجربة الجزائرية ونجاحها في مكافحة الإرهاب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك سيتم التطرق إلى إبراز مجالات التعاون الأمريكي الجزائري في إطار مكافحة الإرهاب.

1.1 الاستفادة من الخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب

بعد تعرض الولايات المتحدة الأمريكية لاعتداءات إرهابية في سبتمبر 2001 في نيويورك وواشنطن لجأت المخابرات الأمريكية إلى طلب المساعدة من نظيرتها الجزائرية باعتبار أن الجزائر لها خبرة في مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى ثقل الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية، فضلاً عن نشاطها الدبلوماسي ولعب دور الوسيط في حل العديد من الأزمات الإفريقية، وقد بني التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب على أساس الاستفادة المتبادلة بين الطرفين الأمريكي والجزائري، فالولايات المتحدة الأمريكية طلبت الخبرة الجزائرية في كيفية التعامل مع الجماعات الإرهابية بالمقابل طلبت الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية تزويدها ببعض أنواع الأسلحة والمعدات وصور الأقمار الصناعية. (آسيا، 2019، صفحة 9)

2.1 التعاون الجزائري-الأمريكي في مكافحة الإرهاب

التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر في المجالات التالية: (بوعنان، 2010، صفحة 58)

- موافقة الجزائر على المشاركة في الحرب التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب
- تبادل المعلومات الاستخباراتية لعزل الإرهاب الداخلي عن الدعم الخارجي
- التعاون بين وكالات الأمن والاستخبارات ووزارتي دفاع البلدين
- التعاون العسكري في مجال التدريب في مختلف المدارس والمعاهد والجامعات الأمريكية
- استفادة الجزائر من المساعدات العسكرية الأمريكية التي ارتفعت قيمتها من 12100 دولار أمريكي سنة 2001 إلى 8000000 دولار أمريكي سنة 2008

أما على مستوى التنسيق والتعاون الأمريكي المتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب فالجزائر تنطوي على إطارين

أساسيين: (بوعنان، 2010، صفحة 59)

- في إطار مبادرة الحوار المتوسطي: وهي مبادرة قام بتأسيسها الحلف الأطلسي سنة 1994 في إطار مقارنة جديدة لتفعيل الحوار والتعاون بين الأطراف لمواجهة التهديدات التي تشهدها منطقة المتوسط من إرهاب دولي وجريمة منظمة وتهديد المخدرات، وانضمام الجزائر لهذه المبادرة كان سنة 2000 وذلك بعد تحسن وضعها الأمني وتحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تبادل الزيارات. وقد شاركت الجزائر بعد إحداث الحادي عشر في العديد ممن الاجتماعات المتعلقة بمكافحة الإرهاب الدولي
- في إطار مكافحة الإرهاب عبر الصحراء: تم إنشاؤها سنة 2005 تضم كل من موريتانيا مالي النيجر، تشاد، الجزائر، المغرب، تونس، السنغال، نيجيريا، إثيوبيا وغانا وكان الهدف من إنشائها ترقية

التعاون الأمني لمواجهة الإرهاب، ومكافحة الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والمتاجرة بالبشر بواسطة فرق أمنية لخبراء أمريكيين.

II. خاتمة

وفي الأخير نستنتج أن الجزائر واجهت العديد من التهديدات الأمنية فانتشرت التنظيمات الإرهابية التي تهدد أمنها واستقرارها، وظهرت الهجرة غير الشرعية باعتبار أن الجزائر تعد منطقة عبور، بالإضافة إلى الجريمة المنظمة التي تشكل خطرا حقيقيا على الاقتصاد الوطني، وهذا ما استوجب من الجزائر أن تتخذ كافة الإجراءات والوسائل ورسم إستراتيجية فعالة من أجل احتواء هذه التهديدات الأمنية، وبناءا على ما تقدم يمكن الخروج بالنقاط التالية:

1. تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تبنيها للحلول السلمية وتمثلت هذه الحلول من خلال قوانين الرحمة، قانون الوثام المدني وميثاق المصالحة الوطنية، وهذا ما سمح بالحفاظ على الوحدة الوطنية وعلى مؤسسات الدولة وتحقيق استقرارا في الجزائر، كما اتخذت مجموعة من الإجراءات لضمان أمنها وتأمين حدودها للحد من الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.
 2. اهتمام الجزائر بما يجري في منطقة الساحل الإفريقي وتعاملها الدبلوماسي لتسوية النزاعات والأزمات في الدول التي تمثل بؤر التوتر في القارة الإفريقية، وهذا التحرك الدبلوماسي من أجل تعزيز مكانة القارة الإفريقية في العالم، وذلك من خلال رفض التدخل الأجنبي، إضافة إلى الحوار السياسي والتنسيق الأمني لتعزيز الجزائر الإقليمي، وهذا ما يؤكد ثقل الدبلوماسية الجزائرية في القارة الإفريقية.
 3. قامت الجزائر بالعديد من الأدوار في عملية السلام في الساحل الإفريقي، لذلك أصبحت تمتلك مفتاح حل الأزمات التي تهدد أمن الجزائر واستقرار المنطقة.
 4. اعتبرت الجزائر أن الإرهاب ظاهرة عالمية خطيرة ودعت إلى محاربته دوليا من خلال تكثيف الجهود والتعاون وبناء مصالح متبادلة للتصدي، وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 اهتمت العديد من الدول بالخبرة الجزائرية في مكافحة الإرهاب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترفت بضرورة وجود تعاون وتنسيق دولي لمكافحة الإرهاب، وهذا ما تم تجسيده من خلال التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر للقضاء على الإرهاب.
- وفي هذا الإطار يمكننا رصد مجموعة من التوصيات للتصدي للتهديدات الأمنية وتحقيق أمن واستقرار البلاد:

- وضع مقاربة أمنية شاملة لبناء الأمن والسلام وبعث الاستقرار في الجزائر
- الحفاظ على أمن الدولة من خلال تفعيل دور الأجهزة الأمنية المكلفة بمكافحة التهديدات اللاتماثلية
- ضرورة التنسيق مع دول الجوار للوصول إلى حلول سياسية يمكن من خلالها احتواء التهديدات مهما كان نوعها أو مصدرها

- تعزيز التعاون الدولي لخلق إستراتيجية مشتركة للتصدي للتهديدات الأمنية
- التعاون بين الدول في مجال تبادل المعلومات والخبرات الأمنية لمكافحة التهديدات الأمنية

الإحالات والمراجع:

- إستراتيجية الجزائر الإقليمية والدولية في مكافحة التطرف والإرهاب* (7، 2، 2018). تاريخ الاسترداد 15، 12، 2021، من <https://edhourouq.net/2018/02/07>
- الأمن القومي الجزائري والتحديات الإقليمية الصاعدة* (1، 6، 2019). تاريخ الاسترداد 10، 12، 2021، من <https://www.politics-dz.com>
- بوزيتونة لينة، لحرش أيوب التومي. (ديسمبر، 2019). التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة الإرهاب. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 12، ع4، الصفحات 37-38.
- جدو فؤاد. (بلا تاريخ). السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي *مجلة المفكر*، ع13، جامعة محمد خيضر بسكرة، 331.
- عبد الكريم دكاني، الشريف بحموي. (2019). مكافحة الجريمة المنظمة في القانون الجزائري والقانون الدولي. *مجلة مدارات سياسية*، ع6، سبتمبر.
- عمر اوي خديجة، خشوف لبنى. (جانفي، 2020). الوثام المدني والمصالحة الوطنية كآليتان لتحقيق الاستقرار في الجزائر. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، ع1، 309.
- قبلي آسيا. (2019). التعاون الجزائري الأمريكي في مكافحة الإرهاب. *المجلة الجزائرية للدراسات السياسية*، ع6، 2، 9.
- قبي آدم. (2014). آليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب: من التعامل الأمني إلى السياسي. *مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية*، ع30، سبتمبر، 516.
- قلاع الضروس سمير. (2012-2013). المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي. *مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية*. كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر.
- لخضر رابحي، هاجر رشيد. (2020). الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالإرهاب. *مجلة البحوث*، ع14، 2، 196.
- لندة بوعنان. (2010). التعاون الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب. *مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، ع1، جانفي، 54.
- لونيسي علي. (ديسمبر، 2016). قراءة للنصوص القانونية الجزائرية المعنية بمكافحة الإرهاب. *مجلة معارف، قسم العلوم القانونية*، ع21، 58.
- منصور لخضاري. (2015). *السياسة الأمنية الجزائرية المحددة بالمبادئ التحريبات*. بيروت: المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات.
- ناصر بوعلام. (7 أفريل، 2016). دور الجزائر الإقليمي في ظل تنامي التهديدات في منطقة الساحل 2006-2014. *مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الدراسات المتوسطية والمغاربية*. جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تيزي وزو.
- ناصر بوعلام. (2019). نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة الدور الريادي في منطقة الساحل الإفريقي. *المجلة الجزائرية للأمن الإنساني*، ع4، 2، جويلية.

